الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد

مخبر الدراسات الشرعية

مخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة

تنظم ملتقى وطني حول:

نوازل حقوق الإنسان في ظل التحولات الراهنة –مقاربة شرعية قانونية

الأربعاء 15 أفريل 2026

الرئيس الشرفي أ.د السعيد دراجي (مدير الجامعة)

مدير الملتقى أ.د.أمير شريبط (عميد الكلية)

المنسق العام للمتلقى أد. نادية رازي وأ.د. سعاد قصعة (مديرة مخبر البحث)

رئيسة الملتقى أ.د.دليلة شايب

رئيسة اللجنة العلمية للملتقى :د.صورية عائشة باية بن حسين

عنوان المداخلة: أنسنة الخوارزميات: إشكالية الحماية القانونية والشرعية لحقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي

The humanization of Algorithms : The Challenge of Legal Protection and the Legitimacy of Human Rights in the Age of Artificial Intelligence

أد/ سعاد قصعة. قسم الشريعة والقانون. كلية الشريعة والاقتصاد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

ملخص المداخلة:

تتناول هذه المداخلة إشكالية أنسنة الخوارزميات في ظل التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي، باعتبارها مدخلا معاصرا لمعالجة التحديات التي تطرحها الأنظمة الذكية على حقوق الإنسان. إذ لم تعد الخوارزميات مجرد أدوات تقنية محايدة، بل أصبحت تؤثر في صنع القرار، خاصة في مجالات حساسة كالقضاء والتوظيف والأمن الرقمي. وتبرز الإشكالية العامة في مدى قدرة هذه الأنظمة على احترام حقوق الإنسان، في ظل ما تثيره من إشكالات تتعلق بالخصوصية، والتمييز الخوارزمي، وغموض القرار. وهي إشكالات يمكن إدراجها ضمن النوازل الرقمية المعاصرة التي تتطلب مقاربات جديدة في التحليل والمعالجة.

وتقترح المداخلة نموذجا تكامليا لأنسنة الخوارزميات يقوم على ثلاثة أبعاد: البعد التقني من خلال العدالة الخوارزمية وقابلية التفسير، والبعد القانوني عبر تنظيم المسؤولية والشفافية، والبعد الشرعي من خلال مقاصد الشريعة والقواعد الفقهية الكلية.وتخلص المداخلة إلى أن حماية حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن تتحقق إلا عبر مقاربة تكاملية تجمع بين التقنية والقانون والشرع، بما يضمن توجيه هذه التقنيات نحو خدمة الإنسان وصون كرامته.

الكلمات المفتاحية: أنسنة الخوارزميات، حقوق الإنسان، الحماية الشرعية والقانونية، الذكاء الاصطناعي.

Abstract :

This presentation addresses the issue of humanizing algorithms in the context of the rapid development of artificial intelligence, as a contemporary approach to managing the challenges that intelligent systems pose to human rights. Algorithms are no longer neutral technical tools; rather, they have become influential actors in decision-making processes, particularly in sensitive fields such as justice, employment, and digital security.The central problem lies in the extent to which these systems can respect fundamental rights, given the issues they raise, including privacy violations, algorithmic bias, and the opacity of decision-making processes. These challenges can be framed within the concept of contemporary digital "new legal and jurisprudential issues" requiring new analytical and regulatory approaches.

The presentation proposes an integrative model for humanizing algorithms based on three dimensions: a technical dimension through algorithmic fairness and explainability, a legal dimension through regulation of accountability and transparency, and a Sharia-based dimension grounded in the objectives of Islamic law (Maqasid al-Sharia) and general legal maxims.The study concludes that protecting human rights in the era of artificial intelligence can only be achieved through an integrated approach combining technology, law, and ethical-legal principles, ensuring that these systems serve humanity and preserve human dignity.

Keywords: Humanizing Algorithms; Human Rights; Legal and Judicial Protection; Artificial Intelligence.

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولا رقميا عميقا بفعل التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث أصبحت الخوارزميات تمثل أحد أهم أدوات صناعة القرار في مختلف المجالات، من القضاء إلى الأمن، ومن التوظيف إلى الاقتصاد الرقمي.

وقد أدى هذا التحول إلى بروز إشكالات قانونية وشرعية غير مسبوقة، ترتبط بمدى احترام هذه الأنظمة لحقوق الإنسان الأساسية، خاصة في ظل غياب الشفافية، وصعوبة تحديد المسؤولية القانونية، وظهور ما يعرف بالصندوق الأسود الخوارزمي.

وفي هذا السياق، يمكن إدراج هذه الإشكالات ضمن ما يعرف في الدراسات القانونية والفقهية الحديثة بالنوازل الرقمية، أي المستجدات التقنية التي لا تجد لها حلولًا مباشرة في القواعد التقليدية، مما يستدعي اجتهادًا جديدًا في الفهم والتكييف.

ومن هنا برز مفهوم "أنسنة الخوارزميات" بوصفه محاولة لإعادة إدماج البعد الإنساني والقيمي داخل الأنظمة الذكية، بما يضمن عدم تحول التكنولوجيا إلى مصدر لانتهاك الحقوق والحريات.

تتجلى أهمية الموضوع في كونه يتعلق بحماية حقوق الإنسان في العصر الرقمي، يعالج إشكالية المسؤولية في الأنظمة الذكية، يربط بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي، ويندرج ضمن النوازل المعاصرة ذات البعد العالمي

تتمثل الإشكالية الرئيسية في: إلى أي مدى يمكن لأنسنة الخوارزميات أن تشكل آلية فعّالة لحماية حقوق الإنسان في ظل التحديات القانونية والشرعية التي تثيرها الأنظمة الذكية؟

تعتمد الدراسة على: المنهج التحليلي، المنهج المقارن، والمنهج الاستنباطي (في الجانب الشرعي)

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية: الأول: مفهوم الخوارزميات ومخاطرها على حقوق الإنسان، والثاني: سبل الأنسنة، والثالث: آليات الحماية القانونية والشرعية.

المبحث الأول: مفهوم خوارزميات الذكاء الاصطناعي ومخاطرها على حقوق الإنسان

يندرج تحليل الخوارزميات ضمن الإطار المفاهيمي للنظم الذكية الحديثة، حيث لم تعد هذه الخوارزميات مجرد أدوات تقنية محايدة، بل أصبحت تشارك في إنتاج القرار وتوجيه السلوك. ويقتضي فهم هذه الإشكالية الوقوف أولا على طبيعتها المفاهيمية، ثم بيان آثارها على حقوق الإنسان باعتبارها من أبرز النوازل الرقمية المعاصرة التي تطرح تحديات قانونية وشرعية جديدة.

المطلب الأول: تعريف خوارزميات الذكاء الاصطناعي

سنحاول في هذا المطلب تعريف الذكاء الاصطناعي في (فرع أول)، ثم معرفة معنى الخوارزميات في (فرع ثان).

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

رافق ظهور الذكاء الاصطناعي اختلاف حول مفهومه، فهناك من ركز على جانب محاكاته للذكاء البشري، وهناك من اعتبره علما مستقلا قائما بذاته.

فهو بالنظر إلى الاعتبار الأول –محاكاته للذكاء البشري–: "قدرة الكمبيوتر على معالجة المعلومات والوصول إلى نتائج بطريقة مماثلة لعملية التفكير لدى البشر في التعلم واتخاذ القرارات وحل مختلف المشاكل، وعليه فإن الهدف من نظام الذكاء الاصطناعي هو تطوير أنظمة قادرة على معالجة المشاكل بطريقة تشبه العمليات المنطقية عند الإنسان" (دربال، 2022).

وعرف بالنظر إلى الاعتبار الثاني –باعتباره علما مستقلا بذاته–بأنه: "علم من العلوم الحديثة يهدف إلى تمكين الآلة من أداء مهام شبيهة بالمهام التي يقوم بها البشر، ولكن باستقلالية تامة من خلال اكتسابها للذكاء. فالذكاء الاصطناعي قادر على معالجة البيانات بسرعة أكبر عن الانسان كما يمكنه التوصل إلى نتائج جديدة" (دربال، 2022).

ويشمل الذكاء الاصطناعي مجموعة متنوعة من القدرات، بما في ذلك: التعلم، التفكير، الإبداع، التواصل والحركة، وكل هذه القدرات بحاجة إلى امتزاج جملة من العلوم: الطبيعية، الطبية، علم النفس والمنطق، علوم الهندسة الإلكترونية، علوم وظائف الأعضاء، الرياضيات العليا، فن الخبرة والمعرفة المسبقة (الله، 2024).

الفرع الثاني: تعريف الخوارزميات

الخوارزمية تأتي من اسم عالم الرياضيات في القرن التاسع" محمد بن موسى الخوارزمي"، وهي باللغة اللاتينية Algoritmi: وهي مجموعة من الإجراءات المرتبة ترتيبا منطقيا والتي يتم تنفيذها للوصول إلى هدف أو ناتج مطلوب، وهي اختصار لكلمة: التعليمات البرمجية، وهي التعليمات التي يكتبها مبرمج ويجمعها لإنتاج وحدة قابلة للتنفيد، وتعرف أيضا باسم برنامج، ولا يمكن لأنظمة الذكاء العمل بدون الخوارزميات (كريكط، 2022).

وهناك من عرفها بأنها: "مجموعة خطوات مرتبة وواضحة، وقابلة للتنفيذ لعمل محدد له نهاية" (فيران، 2021).

نستنتج من التعريفات السابقة أن خوارزميات الذكاء الاصطناعي عبارة عن: مجموعة من التعليمات البرمجية التي تستخدم لمعالجة البيانات واتخاذ القرارات.

تشكل خوارزميات الذكاء الصناعي أساس الأنظمة الذكية الحديثة، حيث تمكّن الآلات من التعلم والاستنتاج واتخاذ القرارات باستقلالية. أحدثت هذه الخوارزميات ثورة في مختلف المجالات، بدءًا من الرؤية الحاسوبية ومعالجة اللغة الطبيعية إلى الروبوتات وأنظمة التوصية (جبور، 2023).

لقد حققت خوارزميات الذكاء الصناعي في السنوات الأخيرة تقدمًا كبيرًا، وذلك بفضل توفر كميات هائلة من البيانات وزيادة القدرة الحسابية وتحقيق اختراقات في البحث الخوارزمي. تتمتع هذه الخوارزميات بالقدرة على معالجة مجموعات البيانات الضخمة وتحليلها واكتشاف الأنماط المخفية واستخلاص رؤى قيّمة من البيانات. لقد أصبحوا فعّالين في حل المشكلات المعقدة التي كانت تعتبر ذات يوم تتجاوز قدرات الآلات.يشمل مجال الذكاء الاصطناعي العديد من مناهج الخوارزميات، كل منها مصمم لمعالجة مهام ومجالات مشكلة محددة، ويمكن فرز أنواع هذه الخوارزميات بطرق عديدة: حسب طريقة التدريب أو نوع البيانات التي تتعامل معها أو حجم البيانات التي يمكن أن تستفيد منها، لكن التصنيف الأشيع يكون وفقًا للمهمة التي يمكن أن تؤديها. (جبور، 2023)

غير أن تطورها عبر تقنيات التعلم الآلي جعلها قادرة على: تحليل البيانات الضخمة، التنبؤ بالسلوك، واتخاذ قرارات شبه مستقلة. وهذا التحول أدى إلى انتقال الخوارزمية من مجرد أداة إلى فاعل غير بشري مؤثر في الواقع القانوني، وهو ما يشكل جوهر الإشكال النوازلي في هذا المجال.

فبينما توفر خوارزميات الذكاء الاصطناعي إمكانات هائلة، فإنها تطرح أيضا تحديات أخلاقية يجب معالجتها، مثل: تحيز البيانات وقابلية التفسير والإنصاف والخصوصية، وهذا ما سنوضحه لاحقا.

المطلب الثاني: مخاطر خوارزميات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان

يقود الذكاء الاصطناعي بخوارزمياته قاطرة التطور التكنولوجي في وقتنا الحالي؛ لما يوفره من مميزات ساهمت في التطور الإنساني على مختلف المستويات، مما ساهم وبشكل كبير في حماية الإنسان وحقوقه الأساسية، إلا أن هذه الخوارزميات نفسها أفرزت جملة من الإشكالات الحقوقية التي يمكن تصنيفها ضمن الآثار السلبية والمخاطر على حقوق الإنسان؛ وهذا ما سنحاول تفصيله ها هنا مع التركيز على أبرز المخاطر.

الفرع الأول: انتهاك الحق في الخصوصية

يرتبط استخدام الذكاء الاصطناعي ارتباطا وثيقا بالمساس بالحق في الخصوصية، نظرا لاعتماد الخوارزميات الذكية على جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها بصورة مكثفة، مما أدى إلى توسيع البنية التحتية للمراقبة الرقمية وجمع البيانات. وتعتمد نماذج الأعمال الخاصة بشركات التكنولوجيا الكبرى، مثل Meta وGoogle، على المراقبة الواسعة للمستخدمين من خلال جمع البيانات الشخصية والوصفية، كالموقع الجغرافي وسجل البحث واستخدام التطبيقات والطوابع الزمنية للاتصالات، بما يسمح للخوارزميات بتحليلها واستنتاج معلومات حساسة تتعلق بالآراء السياسية أو السمات الشخصية أو الميول الفردية. ويؤدي هذا التوسع في المراقبة إلى تقويض المجال الخاص للأفراد، وهو ما ينعكس مباشرة على حرية التعبير والتبادل الحر للأفكار، باعتبار أن الحق في الخصوصية يعد شرطا أساسيا لممارسة حرية التعبير (الإنسان، 2024).

وتقوم الخصوصية على ثلاثة عناصر مترابطة تتمثل في: الحرية من التدخل في الحياة الخاصة، والحق في التحكم بالمعلومات الشخصية، والحق في امتلاك مساحة للتعبير الحر عن الهوية. غير أن نموذج المراقبة القائم على الخوارزميات يتدخل في جميع هذه الجوانب، الأمر الذي يجعله غير متوافق مع مبادئ الضرورة والتناسب المقررة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. (الإنسان، 2024)

كما تتجلى أخطر صور الانتهاك في تقنيات التعرف على الوجه، إذ تعتمد خوارزميات التعرف البيومتري على جمع وتحليل بيانات الوجوه دون علم الأفراد أو موافقتهم، بما يؤدي إلى مراقبة جماعية واسعة النطاق. وتعتمد هذه الأنظمة على قواعد بيانات بيومترية مرجعية تسمح بتتبع الأفراد بصورة مستمرة، وهو ما يجعلها متعارضة مع الحق في الخصوصية من حيث التصميم ذاته (الإنسان، 2024).

الفرع الثاني: التمييز والتحيز الخوارزمي

تتمثل إحدى أبرز المخاوف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في قدرة الخوارزميات على تكريس التحيز والتمييز بسبب اعتمادها على بيانات تدريب قد تكون منحازة بطبيعتها. فخوارزميات الذكاء الاصطناعي تتعلم من الأنماط الموجودة في البيانات، مما يؤدي أحيانا إلى إعادة إنتاج الصور النمطية وتعزيز عدم المساواة الاجتماعية. وقد ظهر ذلك بوضوح في بعض تطبيقات إنتاج الصور التي عززت معايير الجمال والصور النمطية الثقافية. (ماكنيلي، 2023)

وتتجلى نماذج التحيز الخوارزمي في عدة مجالات، من أهمها:

- التحيز الخوارزمي في التوظيف :حيث قد تعتمد خوارزميات التوظيف على بيانات تاريخية منحازة، فتمنح الأفضلية لمرشحين من خلفيات معينة، مما يؤدي إلى إقصاء الفئات الأقل تمثيلا والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص .
- التحيز الخوارزمي في إنفاذ القانون :إذ أظهرت خوارزميات التعرف على الوجه معدلات خطأ أعلى عند التعرف على النساء والأشخاص ذوي البشرة الداكنة، وهو ما قد يترتب عليه تحديد خاطئ للهوية واستهداف غير عادل. كما تعكس الخوارزميات المستخدمة في التنبؤ بالجريمة أو اقتراح العقوبات التحيزات الموجودة في البيانات الجنائية السابقة، مما يفاقم التفاوتات الاجتماعية والعرقية .
- التحيز اللغوي والثقافي للخوارزميات :حيث تميل خوارزميات الذكاء الاصطناعي إلى دعم اللغات والاستخدامات الأكثر شيوعا، مع تهميش اللغات واللهجات الأقل انتشارا. وقد تنتج روبوتات المحادثة ردودا متحيزة أو تعزز الصور النمطية نتيجة اعتمادها على بيانات لغوية منحازة .
- التحيز في التمثيل الرقمي :إذ يؤدي ضعف تمثيل بعض الفئات داخل قواعد البيانات التي تعتمد عليها الخوارزميات إلى تعزيز اختلالات القوة والفجوة الرقمية على المستوى العالمي. (ماكنيلي، 2023)

وتبرز هذه المظاهر الحاجة إلى تطوير خوارزميات أكثر شفافية وعدالة، وتنويع بيانات التدريب، وإخضاع الأنظمة الذكية لآليات رقابة وتقييم مستمرة، بما يضمن احترام مبادئ المساواة وعدم التمييز وحقوق الإنسان.

الفرع الثالث: غموض القرار الخوارزمي

تعاني أنظمة الذكاء الاصطناعي من ضعف الشفافية وصعوبة التتبع بسبب محدودية الإفصاح وحماية الأسرار التجارية، ويفسر ذلك بمفهوم الصندوق الأسود الناتج عن تعقيد الخوارزميات وصعوبة فهم آلية عملها حتى من قبل مطوريها. ورغم إمكانية تصميم نماذج أكثر قابلية للتفسير، إلا أن الاتجاه الغالب هو الاعتماد على أنظمة أكثر تعقيدا وأقل شفافية، وهو ما يضعف الشفافية والمساءلة. ونتيجة لذلك، يتحمل المجتمع المدني والصحفيون والمنظمات الحقوقية عبء محاولة تحليل نتائج هذه الأنظمة وكشف آثارها، في ظل عدم تكافؤ المعلومات وصعوبة إثبات الانتهاكات وربطها مباشرة بالخوارزميات.

ولا يقتصر أثر هذا الغموض على إشكاليات المساءلة فقط، بل يمتد ليؤثر على حقوق الأفراد، خاصة الحق في الإنصاف والتعويض والمحاكمة العادلة، إذ غالبا ما يتضرر الأفراد من قرارات آلية دون الحصول على تفسير واضح لأسبابها. ومن هنا تبرز أهمية تعزيز الشفافية الخوارزمية باعتبارها وسيلة لضمان العدالة والمساءلة، خصوصا في المجالات الحساسة مثل إنفاذ القانون وإدارة الحدود والأمن القومي، وليس كغاية في حد ذاتها. (الإنسان، 2024)

ختاما، يتبين أن مخاطر خوارزميات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان تتجاوز التحيز وانتهاك الخصوصية وغموض القرار الخوارزمي، لتشمل أبعادا أوسع وأكثر تركيبا لا يتسع المقام لذكرها؛ كأثرها على حقوق الطفل من خلال تعريضه لمحتويات غير مناسبة أو جمع بياناته واستغلالها في التوجيه السلوكي والإعلاني دون وعي أو حماية كافية؛ وأثرها على البيئة، بالنظر إلى الاستهلاك الكبير للطاقة والموارد الذي تتطلبها مراكز البيانات وأنظمة التدريب الضخمة، بما يساهم في زيادة البصمة الكربونية للتكنولوجيا الرقمية. كما تمتد آثارها إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، حيث قد تعيد تشكيل سوق العمل عبر الاستغناء عن بعض الوظائف وتعميق الهشاشة المهنية، إضافة إلى توجيه الفرص الاقتصادية بشكل غير متكافئ بين الفئات والأفراد.

وعليه، فإن هذه المخاطر المتعددة تؤكد أن أنسنة خوارزميات الذكاء الاصطناعي باتت ضرورة شاملة لضمان حماية حقوق الإنسان بمختلف أبعادها في مواجهة التطور التقني المتسارع.

المبحث الثاني: أنسنة الخوارزميات كآلية لحماية حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي

إذا كان المبحث الأول قد بيّن طبيعة الخوارزميات ومخاطرها على حقوق الإنسان، فإن المبحث الثاني يتجه إلى البحث في السبل الكفيلة بمعالجة هذه الإشكالات. وفي هذا السياق تبرز فكرة أنسنة الخوارزميات كمدخل تكاملي يجمع بين البعد التقني والقانوني والشرعي، بهدف إعادة ضبط العلاقة بين الإنسان والتقنية في ضوء القيم الحقوقية والضوابط الأخلاقية.

المطلب الأول: مفهوم أنسنة الخوارزميات

يعد تحديد مفهوم أنسنة الخوارزميات خطوة أساسية في هذه الورقة البحثية، لكونه المفهوم المحوري الذي تبنى عليه آليات حماية حقوق الإنسان في ظل تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي. ويقوم هذا المفهوم على إدماج القيم والمبادئ الإنسانية في تصميم وتشغيل الخوارزميات بما يضمن توجيه مخرجاتها نحو احترام الحقوق الأساسية.

ولذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى ضبط مفهوم أنسنة الخوارزميات في (فرع أول)، وتمييزها عن المفاهيم المتقاربة معها في (فرع ثان)، ثم بيان أهميتها في حماية حقوق الإنسان في (فرع ثالث)؛ تمهيدا للانتقال إلى دراسة آلياتها وأبعادها المختلفة لاحقا.

الفرع الأول: تعريف أنسنة خوارزميات الذكاء الاصطناعي

يحتاج الذكاء الاصطناعي بأنواعه إلى عملية أنسنة، بمعنى أن البشرية تحتاج ذكاء اصطناعيا يصنعه الإنسان ويديره الإنسان لخدمة الإنسان، فالوصول إلى ذكاء اصطناعي إنساني يتطلب جعل الإنسان محوره، من حيث أمنه وحقوقه، مع إضفاء وجه أخلاقي عليه (كردالواد، 2025).

وعليه يمكن تعريف أنسنة الخوارزميات بأنها مقاربة معيارية تهدف إلى إعادة توجيه عمل الأنظمة الخوارزمية بما يضمن توافقها مع القيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان، من خلال إدماج آليات تنظيمية وقانونية وضوابط شرعية وتعديلات تقنية، بما يحقق التوازن بين الفعالية التقنية وحماية الكرامة الإنسانية وصون الحقوق الأساسية للأفراد.

الفرع الثاني: تمييز مصطلح الأنسنة عن المصطلحات المشابهة

سنحاول في هذا الفرع التمييز بين أنسنة الخوارزميات وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وحوكمة الذكاء الاصطناعي، وذلك عبر تعريف المصطلحات أولا، ثم التمييز بينها وبين مصطلح الأنسنة ثانيا.

أولا: تعريف المصطلحات المشابهة

1. **تعريف أخلاقيات الذكاء الاصطناعي:** مجموعة من القيم والمبادئ التي توجه السلوك البشري لضمان العدل، والشفافية، والاحترام، وعدم التمييز في تطبيقات الذكاء الاصطناعي (والعلوم، 2025).
تهدف هذه الأخلاقيات إلى تحديد ما هو صائب أو خاطئ وفقاً للسياسات المتبعة في المؤسسات المختلفة.
في ظل النمو السريع لهذه التكنولوجيا، يصبح من الضروري وضع معايير أخلاقية واضحة تضمن عدم استغلالها بطرق تضر بالأفراد أو المجتمع.

2. **تعريف حوكمة الذكاء الاصطناعي**: مجموعة السياسات، اللوائح، والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم تطوير ونشر واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بطريقة شفافة ومسؤولة، مع مراعاة القيم الأخلاقية، والاعتبارات الاجتماعية والقانونية (الإنسان، 2024).

ثانيا: التمييز بينها

تختلف أنسنة الخوارزميات عن بعض المفاهيم المتقاربة معها في أدبيات الذكاء الاصطناعي، رغم وجود تقاطعات بينها. فهي لا تقتصر على أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي تعنى بوضع مبادئ عامة مثل العدالة والشفافية وعدم التمييز، بل تتجاوزها إلى مستوى أكثر تطبيقية يتمثل في إدماج هذه القيم داخل بنية الخوارزميات وآليات عملها.

وتتميز أيضا عن حوكمة الذكاء الاصطناعي التي تهتم بوضع الأطر القانونية والسياسات الرقابية الخارجية المنظمة لاستخدام الأنظمة الذكية.

في حين أن أنسنة الخوارزميات تتجه إلى الداخل، أي إلى تعديل تصميم الخوارزمية وسلوكها بما يحقق الامتثال للقيم الإنسانية وحقوق الإنسان.

وعليه، فإن أنسنة الخوارزميات تعد إطارا تكامليا يجمع بين البعد التقني والضوابط القانونية والمبادئ الشرعية في آن واحد، بهدف ضمان حماية فعالة للحقوق في مواجهة مخاطر القرار الآلي.

الفرع الثالث: أهمية أنسنة خوارزميات الذكاء الاصطناعي

تبرز الأهمية العملية لأنسنة الخوارزميات في النقاط الآتية:

- حماية الكرامة الإنسانية.
- تقليل مخاطر التحيز والتمييز.
- تعزيز الثقة في الأنظمة الذكية.
- دعم حماية الحقوق الأساسية في البيئة الرقمية.

المطلب الثاني: سبل أنسنة خوارزميات الذكاء الاصطناعي(النموذج التكاملي لأنسنة الخوارزميات)

سنركز في هذا المطلب على النموذج التكاملي لأنسنة خوارزميات الذكاء الاصطناعي بما يحقق الحماية لحقوق الإنسان الأساسية، ويقوم هذا النموذج على ثلاثة أبعاد مترابطة (التقنية، القانون، والشريعة)، لا يمكن الاعتماد على أحدها دون الآخر لتحقيق فكرة الحماية في العصر الرقمي.

الفرع الأول: البعد التقني لأنسنة الخوارزميات

تقوم الأنسنة التقنية للخوارزميات عن طريق إدخال القيم الإنسانية داخل تصميم الخوارزميات؛ باعتماد مجموعة من المبادئ التقنية والأخلاقية التي تهدف إلى ضمان توافق الأنظمة الذكية مع القيم الإنسانية وحقوق الإنسان، بما يحد من المخاطر والآثار السلبية للقرارات الآلية ويعزز الثقة في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. ومن أبرز مظاهر هذه الأنسنة:

- **العدالة الخوارزمية** :ضمان جمع البيانات ومعالجتها بصورة عادلة دون تكريس التحيز أو التمييز ضد الأفراد أو الفئات .
- **الشمولية** :مراعاة تنوع البيانات والحد من الإقصاء أو التمثيل غير المتوازن لبعض الفئات .
- **الشفافية وقابلية التفسير** :تمكين الأفراد من فهم كيفية عمل الخوارزميات والأسس التي تُبنى عليها القرارات الآلية .
- **حماية الخصوصية** :ضمان جمع البيانات واستخدامها بطريقة تحترم الحياة الخاصة وتحمي المعطيات الشخصية .
- **أمن البيانات** :حماية البيانات من الاختراق أو الاستخدام غير المشروع عبر اعتماد وسائل تقنية آمنة .
- **الدقة والحياد** :ضمان جودة البيانات وخلوها من التحيزات التي قد تؤثر في نتائج الخوارزميات .
- **التقييم المستمر** :إخضاع الأنظمة الذكية للمراجعة الدورية من أجل اكتشاف الانحرافات وتصحيحها بما يضمن توافقها المستمر مع المبادئ الإنسانية. (قوانين وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتشريعاته، 2025)

ختاما، يمكننا القول تطبيق الأنسنة التقنية لخوارزميات الذكاء الاصطناعي، يزيل التحيز والتمييز الخوارزمي، يحقق المساواة في النتائج، يمكن الإنسان من فهم القرارات الآلية، وبذلك نعزز الشفافية، وندمج القيم الإنسانية في الخوارزميات منذ مرحلة البرمجة، مما يقلل المخاطر قبل التطبيق.

الفرع الثاني: البعد القانوني لأنسنة الخوارزميات

قبل الحديث عن إخضاع خوارزميات الذكاء الاصطناعي للضبط القانوني، لابد من التذكير بالتحديات التي تواجه المنظومة القانونية الحالية في العصر الرقمي، خاصة وأنها لم تصمم لفاعل غير بشري (الذكاء الاصطناعي).

أولا: تحديات المنظومة القانونية التقليدية أمام خوارزميات الذكاء الاصطناعي

يمكن حصر أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه المنظومة القانونية التقليدية أمام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في الآتي:

- قصور القواعد القانونية التقليدية عن مواكبة التطور الخوارزمي.
- صعوبة تحديد المسؤولية القانونية عن القرارات الآلية.
- غياب نصوص خاصة بالذكاء الاصطناعي.
- تعقد البنية التقنية للخوارزميات.
- صعوبة إثبات التحيز والغموض الخوارزمي.
- تحديات حماية البيانات والخصوصية.

ثانيا: الأنسنة القانونية كآلية لحماية حقوق الإنسان في العصر الرقمي

تقوم الأنسنة القانونية لخوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحقيق الحماية القانونية لحقوق الإنسان الأساسية في العصر الرقمي على تطوير إطار قانوني جديد قائم على مبادئ أساسية نجملها في الآتي:

1. حماية البيانات الشخصية والحق في الخصوصية:

إن حماية البيانات الشخصية للأفراد هو حق حديث النشأة ويعد امتدادا لحرمة الحياة الخاصة وحمايتها من شتى أنواع الاختراقات التي قد يتسبب بها الغير، خاصة فيما يتعلق بالبيانات الشخصية التي تتم معالجتها بصفة آلية.

ويندرج ضمنها كافة المعلومات الشخصية اللصيقة بالأفراد من اسم وصورة وجنس وجنسية وسن وحياة شخصية وأسرية، وغيرها من الأمور التي تعتبر لصيقة بالشخص وترتبط به والممكن تداولها عن طريق النسخ أو التسجيل أو التصوير أو غيرها من الطرق الحديثة خاصة الرقمية (العابدين، 2025).

تعد حماية البيانات الشخصية أحد الأسس الجوهرية التي تضمن حقوق الأفراد في الخصوصية والحرية الشخصية في ظل التطور التكنولوجي الحديث. مع تزايد استخدام البيانات الشخصية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أصبح من الضروري وضع قوانين وآليات لحمايتها من المعالجة غير المشروعة أو المفرطة (العابدين، 2025).

أسس حماية البيانات الشخصية تعتمد على مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تنظيم كيفية جمع ومعالجة وتخزين واستخدام البيانات الشخصية. ومن أبرز هذه المبادئ مشروعية المعالجة، الشفافية، الدقة، الحد من الاحتفاظ بالبيانات، ضمان الأمان والسرية. كما تضمن هذه الأسس حقوق الأفراد في التحكم في بياناتهم، مثل حق الوصول، التصحيح، الاعتراض على المعالجة، بالإضافة إلى ضرورة وجود إجراءات صارمة لحماية هذه البيانات من المخاطر التي قد تهدد خصوصية الأفراد في العصر الرقمي (العابدين، 2025).

2. تحديد المسؤولية القانونية عن الأضرار الخوارزمية:

يضع القانون مجموعة من القواعد توصف بالقانونية، تعرف بأنها مجردة وعامة، تحكم سلوك الأفراد في المجتمع وهي ملزمة، ويترتب على مخالفتها جزاء توقعه السلطة المختصة، بناء على هذا التعريف فإن المسؤولية القانونية تعني التزام الشخص بتحمل النتائج القانونية لأفعاله إذا خالفت ما يفرضه النظام أو سببت ضررا للغير. (نظم، 2025)

كما تعد المساءلة هي التصرّفَ بنزاهة، وتحديد إسناد المسؤولية والالتزام القانوني، والتأكيد على الحاجة إلى الإبلاغ عن الضرر المحتمل، والسعي إلى تعزيز التنوع وإدخال الأخلاق في تعليم العلوم والتكنولوجيا، ثم تحديد الجهات الفاعلة المسؤولة عن سلوكيات الذكاء الاصطناعي وقراراته. عندما يفشل وكيل الذكاء الاصطناعي في مهمة محددة، يثور التساؤل حول الجهة التي ينبغي أن تتحمل المسؤولية. وقد يؤدي ذلك إلى ما يُشار إليه بمشكلة الأيدي الكثيرة. فعند استخدام وكيل الذكاء الاصطناعي، قد تتسبب البرمجيات أو البيانات المدخلة أو العمليات غير السليمة

أو عوامل أخرى في حدوث نتيجة غير مرغوب فيها. وهنا يُطرح التساؤل حول الجهة المسؤولة عن تلك النتيجة: هل هو المبرمج، أم مالك البيانات، أم المستخدم النهائي؟ (جبار، 2024)

في ضوء ما سبق، يتضح أن إشكالية المسؤولية القانونية عن الأضرار الخوارزمية تعد من أعقد الإشكالات التي يثيرها تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي، وذلك لتداخل الأدوار بين مختلف الفاعلين في إنتاج وتشغيل هذه الأنظمة. فغياب الإطار القانوني الدقيق الذي يحدد بدقة نطاق مسؤولية كل من المبرمج، ومالك البيانات، والمستخدم النهائي، يؤدي إلى ما يُعرف بـ"تشتت المسؤولية" أو "مشكلة الأيدي الكثيرة"، الأمر الذي يضعف من فعالية المساءلة القانونية ويصعب من عملية جبر الضرر.

ومن ثمّ، تبرز الحاجة إلى تطوير قواعد قانونية خاصة تكيف طبيعة الفعل الخوارزمي، بما يضمن تحديد المسؤولية بشكل واضح وعادل، ويحمي حقوق الأفراد من الأضرار المحتملة الناتجة عن استخدام هذه التقنيات.

3. الرقابة المؤسسية:

وذلك عن طريق تطوير تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي وكذلك هيئات مختصة بمراقبته.

الفرع الثالث: الأنسنة الشرعية للخوارزميات كآلية لحماية حقوق الإنسان

يعد البعد الشرعي لأنسنة الخوارزميات أحد المرتكزات الأساسية في ضبط استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، إذ يستند إلى منظومة القيم الإسلامية التي تجعل من الإنسان محورا للتكريم والحماية. وفي ظل التطور المتسارع للأنظمة الخوارزمية وما قد ينجم عنها من إشكالات تتعلق بالعدالة والخصوصية والتمييز، تبرز الحاجة إلى تأصيل شرعي يوجه هذه التقنيات بما يحقق مقاصد الشريعة ويمنع الإضرار بالإنسان. وانطلاقا من ذلك، يتناول هذا الفرع الأسس الشرعية لأنسنة الخوارزميات، ثم أبرز تطبيقاتها في حماية الحقوق وضبط الممارسات الخوارزمية.

أولا: الأسس الشرعية لأنسنة الخوارزميات

يستند البعد الشرعي لأنسنة الخوارزميات إلى مجموعة من الأسس الكلية المتمثلة في مقاصد الشريعة والقواعد الفقهية والاجتهاد المقاصدي، باعتبارها الإطار المرجعي لضبط المستجدات التقنية. وتعد هذه الأسس منطلقا لتوجيه استخدام الخوارزميات بما يحقق حماية الإنسان وصون حقوقه.

1. مقاصد الشريعة الإسلامية:

تعد مقاصد الشريعة الإسلامية في ظل تنوع النوازل المعاصرة ميزانا دقيقا في ترجيح المصالح ودرء المفاسد، خصوصا في المجالات الجديدة مثل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والبيئة والاقتصاد؛ وهي مجالات تفعل فيها مقاصد مثل العدل والرحمة وحفظ النفس والكرامة (حسن، 2025). وهي مبادئ تتقاطع بصورة مباشرة مع متطلبات أنسنة خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

2. القواعد الفقهية:

تعد القواعد الفقهية الكلية كقاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، وقاعدة "الضرر يزال"، وقاعدة "المشقة تجلب التيسير"، وقاعدة "تصرف الإمام منوط بالمصلحة"، من المبادئ المهمة التي يمكن توظيفها لتأصيل أنسنة خوارزميات الذكاء الاصطناعي لقدرتها على استيعاب النوازل الرقمية.

وعليه؛ فإذا ترتب على أي استخدام للتقنية إلحاق الضرر بالأفراد ومساس بحقوقهم كانتهاك الخصوصية أوالتحيز والتمييز أو اتخاذ قرارات غير عادلة؛ فإن مثل هذه الأضرار التي تمس بحقوق الإنسان وكرامته تزال. وكذلك يمكن وفقا لهذه القواعد للدولة أن تتدخل بوضع ضوابط قانونية وأخلاقية تنظم استخدام الخوارزميات بما يحقق المصلحة العامة ويدفع الضرر المتمثل في المخاطر التقنية.

3. الاجتهاد المقاصدي:

يسمح منهج الاجتهاد المقاصدي بتكييف النوازل الرقمية وفق أصول الشريعة دون تعطيل النصوص أو مقاصدها. فالخوارزمية شرعا وسيلة، وليست فاعلا مستقلا، ويظهر هذا البعد أن الفقه الإسلامي يمتلك مرونة وقدرة منهجية على استيعاب هذه النوازل الرقمية من خلال الاجتهاد المقاصدي.

ثانيا: الضوابط الشرعية لاستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي

انطلاقا من الأسس الشرعية لأنسنة الخوارزميات، تظهر الحاجة إلى صياغة ضوابط شرعية تكون بمثابة المعايير التي تضبط استخدام الخوارزميات، بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية ويحقق الحماية اللازمة للإنسان، وهي:

- مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية في البرمجة والمخرجات.
- أن يكون الذكاء الاصطناعي مساعدا لا مستقلا؛ بحيث يجب توفر إشراف بشري متخصص (علماء الشريعة الإسلامية، علماء القانون، المختصون في التقانة) على هذه الخوارزميات في كل مراحل استخدامها.
- التحقق من صحة المدخلات وكافة البيانات.
- الشفافية في آلية اتخاذ القرار.
- احترام الخصوصية وحماية البيانات الشخصية ومنع التحيز (حسن، 2025).
- خضوع الخوارزميات للرقابة الشرعية والأخلاقية.
- تحقيق التوازن بين التطور التقني والمحافظة على القيم الإنسانية.

الخاتمة:

يتبين من خلال هذه الدراسة أن الخوارزميات لم تعد مجرد أدوات تقنية محايدة، بل أصبحت فاعلا مؤثرا في إنتاج القرارات التي تمس حقوق الإنسان بشكل مباشر، مما يجعلها أحد أبرز مظاهر النوازل الرقمية المعاصرة.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- أن الإشكالات التي تطرحها هذه الأنظمة لا يمكن معالجتها من خلال المقاربات التقليدية وحدها، سواء القانونية أو التقنية، بل تستلزم اعتماد مقاربة تكاملية تقوم على تفاعل ثلاثي بين: الأنسنة التقنية، الضبط القانوني، والتأصيل الشرعي.
- أن مفهوم أنسنة الخوارزميات ليس مجرد طرح أخلاقي، بل هو ضرورة حقوقية وقانونية تهدف إلى إعادة التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية الإنسان.
- إن التحدي الحقيقي لا يكمن في تطور الخوارزميات ذاتها، بل في قدرة المنظومات القانونية والشرعية على استيعاب هذه النوازل الرقمية، وإنتاج حلول تحفظ كرامة الإنسان وتضمن بقاء التكنولوجيا في خدمة الإنسان.

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي هذه المداخلة بما يلي:

- ضرورة تبني إطار شامل ومتكامل لأنسنة خوارزميات الذكاء الاصطناعي يقوم على: تنظيم قانوني خاص يضمن الشفافية وتحديد المسؤولية بدقة، وتطوير حلول تقنية قائمة على العدالة منذ التصميم وقابلية التفسير، مع إرساء آليات مؤسساتية مستقلة لحماية الحقوق الرقمية وضمان حق الأفراد في الطعن والمراجعة البشرية للقرارات الخوارزمية .
- تفعيل منظور اجتهادي مقاصدي معاصر يدمج دراسة النوازل الرقمية ضمن الفقه الإسلامي، من خلال: توظيف مقاصد الشريعة في حفظ الكرامة الإنسانية وصيانة الحقوق، وتفعيل القواعد الكلية مثل: لا ضرر ولا ضرار والضرر يزال.
- تشجيع البحث العلمي البيني الذي يجمع بين الفقه، والقانون، والتقنية، لبناء تأصيل علمي متكامل لموضوع الذكاء الاصطناعي.

المصادر والمراجع:

1. أبو بكر محمد الديب وفاطمة جلال عبد الله. (2024). *المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي*. دار الأهرام.
2. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (جوان, 2025). *ميثاق الألسكو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي*. تم الاسترداد من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: https://www.alecso.org/publications/uploads/2025/07/
3. الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان. (02 سبتمبر, 2024). *الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان: وثيقة إرشادية*. تم الاسترداد من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان: https://nhrclb.org/archives/2240
4. بنين حامد جبار. (01 جوان, 2024). أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. مجلة متون، جامعة بابل.
5. رحماني إيمان ولعطار زين العابدين. (10 أكتوبر, 2025). حماية البيانات الشخصية في العصر الرقمي. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*، الصفحات 418-403.

6. سهام دربال. (2022). *الذكاء الاصطناعي*. القاهرة: المجموعة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع.

7. شروق سلمان حسن. (30 جوان, 2025). استخدام الذكاء الاصطناعي في المقاصد الشرعية للمسائل المعاصرة. *College of Islamic Sciences*، الصفحات 204-225.

8. عائشة كريكط. (ديسمبر, 2022). خوارزميات الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات محتوى مواقع التواصل الاجتماعي. *مجلة الإعلام والمجتمع*، الصفحات 407-421.

9. *قوانين وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتشريعاته*. (جانفي, 2025). تم الاسترداد من موقع بكة: https://bakkah.com/ar/knowledge-center/

10. مصطفى كردالواد. (ديسمبر, 2025). الذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، الصفحات 955-936.

11. ميليسا ماكنيلي. (24 يوليو, 2023). *مخاطر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان*. تم الاسترداد من التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان: https://www.newtactics.org/ar/perspectives/

12. نجوى فيران. (12 ديسمبر, 2021). خوارزميات الذكاء الاصطناعي ودورها في التحليل الآلي للغة العربية على المستوى المصرفي. *مجلة دراسات معاصرة*، الصفحات 463-474.

13. نظم. (30 أكتوبر, 2025). *الذكاء الاصطناعي والمسؤولية القانونية عن الأفعال الناتجة عنه*. تم الاسترداد من نظم: https://ndmlaw.sa

14. هدى جبور. (30 سبتمبر, 2023). *خوارميات الذكاء الاصطناعي*. تم الاسترداد من أكاديمية حسوب: https://academy.hsoub.com/programming/artificial-intelligence